

# الضرائب والتجارة غير المشروعة بمنتجات التبغ وتمويل الإرهاب

ناصر السعيدي وشركاه<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> Nasser Saidi & Associates [www.nassersaidi.com](http://www.nassersaidi.com)

## "الضرائب والتجارة غير المشروعة بمنتجات التبغ وتمويل الإرهاب"<sup>2</sup>

### موجز تنفيذي

أفضى الانحسار الشديد في أسعار النفط إلى جانب ارتفاع سعر صرف الدولار إلى "مشكلة مضاعفة" بالنسبة إلى الدول المصدرة للنفط ضمناً دول مجلس التعاون الخليجي. وحيث تعوّل هذه الدول بشكلٍ كثيفٍ على صادرات النفط التماساً لعائدات حكوميّة، تراها تتعرّض لخسائر شديدة في العائدات. من أجل معالجة مشكلة تطيّر عائدات النفط وضعفها وتصويب مواطن الخلل لجهة الاستدامة الماليّة، سيتعيّن على دول مجلس التعاون الخليجي أن تُعطي الأولويّة للإصلاح المالي وأن تضع سياسات تقوم على تنويع مصادر العائدات الحكوميّة ومراجعة خطط الإنفاق. يُمكن أن يتم ذلك من خلال خفض الدعم الممنوح للوقود واستحداث ضرائب مناسبة. تتمحور المداولات الحاليّة حول استحداث ضرائب على القيمة المضافة وزيادة الرسوم المفروضة على التجارة وفرض ضريبة انتقائيّة على استهلاك التبغ والكحول من بين أمورٍ أخرى.

يُعالج هذا التقرير الإستراتيجي موضوعين أساسيين على صلةٍ بفرض الضرائب الانتقائيّة على التبغ وزيادتها وهما: (أ) الحاجة إلى تقادي الزيادة المفاجئة والكبيرة في المعدلات الضريبيّة مما يؤدي إلى زيادة في الاتجار غير المشروع و(ب) وتقادي تمويل المجموعات الجرميّة المنظمة OCGs والمنظمات الإرهابيّة التي تعمل في داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها. ولا شكّ في أنّ حجم شبكة التجارة غير المشروع بديهي حيث أنّ الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ (الخارجة عن المقص الضريبي) يحتلّ حالياً المرتبة الرابعة على سلّم التجارة العالميّة لجهة الحجم بعد مؤسسات التبغ الدوليّة.

تُسجّل في دول مجلس التعاون الخليجي حالياً معدلات اقتحام متدنّيّة لمنتجات التبغ غير المشروعة. يُعدّ التباين في الأسعار الناشئ عن الرسوم والضرائب إلى جانب النقص في حدود

<sup>2</sup>تُعكس الآراء والمقترحات المُبيّنة في هذا النص وجهة نظر مُعدين الدراسة. أعد هذا التقرير برعايةٍ كريميّةٍ من شركة PM

أمنة داخل منطقة الشرق الأوسط الدافع الأساسي لابل محرّك التجارة غير المشروعة. يُلاحظ في أنّ الزيادة في الضرائب على التجارة قد تُفضي إلى تفاوت شديد (يتجاوز مليون دولار أمريكي لكلّ حاوية) في أسعار السجائر بين الأسواق الأدنى كلفةً والأعلى كلفةً عبر المنطقة مما يُشكّل حافزاً لنمو التجارة غير المشروعة وقد يؤدي إلى تمويل المنظمات الإرهابية.

تطرح هذه الدراسة السياسيّة خطة عمل خاصة بدول مجلس التعاون الخليجي من أجل لجم النمو في التجارة غير المشروعة. تُعالج هذه المقارنة متعددة المجالات التدابير القانونيّة والتنظيميّة على حدّ سواء إلى جانب الحيّز الضريبي وبناء القدرات. وهي تتضمن:

1. دعم دول مجلس التعاون الخليجي بحيث تتضمن إلى بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ
2. مساعدة دول مجلس التعاون الخليجي على وضع معايير مشتركة للائتمثال للبرتوكول من خلال طرح حلّ مبني على التعقب وتحديد المصدر
3. توحيد سياسات دول مجلس التعاون الخليجي والتنسيق بينها لاستحداث ضرائب انتقائيّة محلية
4. التطبيق التدريجي للضريبة الانتقائيّة والزيادة الضريبية
5. الاستثمار في بناء القدرة والإدارة الضريبية
6. استخدام التكنولوجيات الحديثة لإدارة الضرائب بما في ذلك العلامات الماليّة الرقمية
7. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان الامتثال للقوانين

### تسونامي أسعار النفط والحاجة إلى الإصلاح الضريبي

تواجه الدول المصدّرة للنفط صدمة شديدة على مستوى الاقتصاد الكليّ نتيجة الانحسار الشديد في أسعار النفط ابتداءً من شهر حزيران/يونيو 2014. تمثّل عائدات النفط بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي نسبة أكثر من 85% من إجماليّ العائدات وحوالي 70% من عائدات التصدير<sup>3</sup>. يُقدّر الانخفاض في عائدات التصدير بحوالي \$287 مليار دولار في العام 2015

<sup>3</sup> تختلف هذه النسب باختلاف دول مجلس التعاون الخليجي وتتراوح بين 30.5% في الإمارات العربيّة المتحدة و86.5% و83.1% في الكويت والمملكة العربيّة السعوديّة تبعاً (صندوق النقد الدولي).

وهي صدمة تُعادل 21% من إجمالي الناتج المحلي. ما خلا دولتي الكويت وقطر، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي عجزاً متوسطاً في الميزانية يُقدَّر بـ7.9% من إجمالي الناتج المحلي، في حين حقق عام 2014 فائضاً ضريبياً بنسبة 4.6% من إجمالي الناتج المحلي (المرجع: صندوق النقد الدولي). هذا وتواجه دول مجلس التعاون الخليجي ضغطاً شديداً نتيجة ارتباطها بعملة الدولار الذي ازدادت قيمته بنسبة 15% مقابل عملات أساسية (مثل عملات الاتحاد الأوروبي واليابان وغيرهما). ونتيجة الارتفاع الفعلي في أسعار الصرف تسجّل دول مجلس التعاون الخليجي خسارة شديدة في التنافسية شكّلت صفةً للقطاعات غير النفطية ومنها الصناعة والسياحة وسائر الخدمات والتي تُشكّل عنصراً أساسياً من عناصر إستراتيجيات التنويع.

في حين تُشكّل مكاسب النفط المالية الماضية خشبة خلاص لدول مجلس التعاون الخليجي على المدى القصير، إلا أنّ هذا لا ينفى الحاجة إلى إدخال تعديلات على السياسة المالية. فلا بدّ من تعزيز الميزانية من أجل ضمان الاستدامة المالية والمحافظة على الموارد للأجيال المستقبلية وإعداد أدوات سياسية جديدة للإدارة الاقتصادية. تتخذ هذه الأدوات شكل خفض في النفقات وزيادة في العائدات أو مزيج بين الاثنين. يُشكّل الانخفاض الشديد في أسعار النفط فرصة ذهبية لرفع الدعم عن الوقود الأحفوري في دول مجلس التعاون الخليجي وتكليف أسعار المرافق العامة (الكهرباء والماء والنقل) بحيث تعكس الكلفة الكاملة المترتبة عنها. وعليه، حين تعكس أسعار النفط المحلية الأسعار الدولية فمن شأن هذا أن يُحرر موارد طائلة في الميزانية تُخصص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي حين يُتيح خفض الدعم واستحداث أسعار أكثر فاعلية على المرافق عامة دعماً للميزانية من خلال خفض النفقات المهدورة، يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن تحدّ من تعويلها المفرط على عائدات النفط من خلال تنويع العائدات بدرجة أكبر. ومن أجل معالجة درجة التقلّب والاستضعاف في عائدات النفط ومعالجة الاستدامة المالية، سيتعيّن على دول مجلس التعاون الخليجي أن تُعطي الأولوية للإصلاحات المالية وأن تضع سياسات ترمي إلى تنويع مصادر العائدات الحكومية.

لا شكّ في أنّ وضع الاقتصاد الكلي والآفاق المعدومة لقطاع النفط يُسلطان الضوء على ضرورة تنويع العائدات وإدخال إصلاحات ضريبية. يجب أن توجّه سياسات تنويع العائدات ليس فقط باتجاه تعبئة العائدات غير النفطية على المدى القصير وإنما أيضاً باتجاه توفير قاعدة مالية

واسعة على المدى الطويل. يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي أن تواجه التحدي وتتوّع مصادر دخلها بما يتماشى مع اقتصادياتها وبينم عن مطاطية لجهة الدخل القومي والنفقات. تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى أدوات سياسة مالية جديدة (أ) لإدارة الاقتصاد؛ (ب) وضمان الاستدامة المالية بهدف الحدّ من درجة التعرّض لتقلّب أسعار النفط وانخفاضها و(ج) تعزيز التنافسية الدولية والدمج الاقتصادي و(د) التعويض عن الانحسار في عائدات الضريبة على التجارة والناشئة عن الامتثال لأحكام منظمة التجارة الدولية والواجبات المنصوص عليها بموجب اتفاقيات التجارة الثنائية مثل اتفاقيتي التجارة الحرّة بين البحرين وعمان من جهة مع الولايات المتحدة وأطراف ثالثة من جهة أخرى<sup>4</sup>.

### يُقصد بتنوع مصادر الدخل ضرائب أوسع من حيث القاعدة وضرائب انتقائية

جاء في تقرير استراتيجي صدر مؤخراً بعنوان "الإصلاح الضريبي في دول مجلس التعاون الخليجي: النفط والعائدات الحكومية والضرائب الانتقائية وسوق التبغ"<sup>5</sup> أنه يجدر الدفاع عن (أ) استحداث ضريبة ذات قاعدة واسعة في دول مجلس التعاون الخليجي تتخذ شكل ضريبة قيمة مضافة على الاستهلاك لا تتجاوز نسبتها 5% مثلاً؛ (ب) الحاجة إلى إبرام اتفاق بين دول مجلس التعاون الخليجي من أجل استحداث ضرائب انتقائية على استهلاك التبغ كأداة سياسية لزيادة أسعار التبغ لأسباب صحية ولزيادة العائدات؛ (ج) استحداث ضرائب انتقائية محلية على التبغ تتخذ شكل ضريبة انتقائية اسمية محددة تُطبّق في كلّ دولة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وتكون كنايةً عن مبلغ ثابت لكلّ 1000 سيجارة أو ما يوازيها من الوحدات من سائر منتجات التبغ؛ (د) توحيد السياسة في دول مجلس التعاون الخليجي: يجب استحداث ضرائب انتقائية على التبغ وتطبيقها بصورة موحّدة (بما يشمل الإنتاج المحلي) ومتساوية ومتناسقة بين الدول من أجل منع فرص عمليات التحكيم والإتجار أو التهريب غير المشروع، (هـ) بناء القدرة الضريبية التي تتخذ شكل هيئة معنية بالعائدات الضريبية من أجل تطبيق الإصلاحات الضريبية ورصد العائدات وتجميعها؛ (و) يجب أن تكون عملية تطبيق الهيكلية

<sup>4</sup> أبرم كلّ من البحرين وسلطنة عمان اتفاقيات تجارة حرّة مع الولايات المتحدة وتنصّ الاتفاقيات على إزالة الرسوم المفروضة على التبغ بحلول العام 2016 في البحرين و2019 في سلطنة عُمان. أمّا اعتبارات الوضع الراهن فتحتظر زيادة المعدلات الحالية بحسب ما جاء في المادة 2.3 (1) من كلا الاتفاقيتين.

<sup>5</sup> راجع ناصر السعيد وشركاه. <http://nassersaidi.com/2014/12/04/white-paper-on-gcc-fiscal-reform-oil-government-revenue-excise-taxes-the-tobacco-market/>

الضريبة الجديدة تدريجية للحدّ من التهرّب الضريبي الأمر الذي يُقوّض فاعليّة السياسات الضريبية ويُشجّع على الاتجار غير المشروع ويُفضي إلى تناقص العائدات الحكومية وأسعار السوق بالنسبة إلى المدخنين (لا سيّما الشباب الذين يتأثرون بالأسعار) وزيادة في استهلاك التبغ.

كانت خطط استحداث ضريبة القيمة المضافة ساريةً على قدمٍ وساق ولكنها تزامنت مع اندلاع الأزمة الماليّة. عادت المداولات السياسيّة إلى الساحة مؤخراً من أجل استحداث ضريبة القيمة المضافة إضافةً إلى زيادة الرسوم الجمركيّة (زيادة بنسبة 100%) على منتجات التبغ. تُعالج هذه الدراسة موضوعين مهمّين على صلةٍ بفرض ضريبة انتقائيّة على التبغ الحاجة إلى تقادي زيادة ضريبية كبيرة تُفضي إلى: (أ) زيادة في حجم التجارة غير المشروعة؛ وإلى (ب) تمويل مجموعات الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية التي تعمل في داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها. أمّا توظيف عائدات تجارة التبغ غير المشروعة التي يتم تبييضها وسائر المنتجات ذات القيمة العالية مثل النفط من أجل تمويل الإرهاب فشانٌ مثير للقلق نظراً لبروز منظمات إرهابية مثل داعش والنصرة والقاعدة وانتشارها عبر المنطقة من المغرب إلى المشرق والخليج. ونظراً لتداعي الأمن على حدود منطقة الشرق الأوسط وتنامي عدد المنظمات الإرهابية، باتت المنطقة خير أرضيةً لتجارة التبغ غير المشروعة التي تُشكّل مصدراً لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب. أمّا جباية ضرائب التبغ فتُفضي إلى مشاكل على المستوى الأمني وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتفترض وجود سلطات مختصة إلى جانب وزارات المال والهيئات الجمركية.

## الضرائب والإتجار غير المشروع

يشمل الإتجار غير المشروع<sup>6</sup> سلسلةً من النشاطات. أضافت اللجنة الماليّة الدوليّة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب<sup>7</sup> FATF عام 2012<sup>8</sup> الجرائم الضريبية على لائحة الجرائم الأصلية

<sup>6</sup> تتراوح المكونات التي تندرج ضمن إطار هذه العنوان بين التهريب (منتجات تبغ أصلية يتم إنتاجها لدواعي توزيعها غير القانوني في السوق الهدف والتي تحوّل بصورة غير قانونية إلى سوقٍ أخرى) والسجائر البيضاء بخسة الثمن illicit whites (وهي منتجات يتم إنتاجها عادةً في سوقٍ بهدف تهريبها إلى سوقٍ أخرى حيث يكون توزيعها محدوداً أو غير قانوني) والمزوّرة (منتجات يتم تصنيعها من دون موافقة صاحب حقوق العلامة التجارية. غالباً ما يُشير علماء الاقتصاد إلى التهرّب الضريبي ويُفضّلون استخدام مصطلح تقادي الضرائب (وهي سبل قانونية للتهرب من ضرائب التبغ مثلاً التبغ عبر الحدود، التبضع الخالي من الرسوم الجمركية وتبضع السياح الخ)

التي تقوم على تبييض الأموال. وهي تُعرّف الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ على أنه "إنتاج منتجات التبغ التي لا تمتثل للتشريعات واستيرادها وتصديرها وشراؤها وبيعها أو حيازتها". أما المكونات التي تندرج ضمن هذا الإطار فهي تتراوح بين التهريب والاتجار غير المشروع والتزوير. تُشير مجموعة العمل إلى أنّ الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ يتهدد عمليّة تجميع الأموال دعماً للجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية نظراً لاحتواء خطر رصد نشاطات التهريب والاحتمال المحدود للربط بين نشاط التهريب والمنظمات الإرهابية والمجموعات الجرمية المنظمة أو الهيئات المشتبه بها.

خلصت الأدبيات إلى أنّ تهريب السجائر ساعد المجموعات الثورية على تمويل نشاطاتها وقد تجلّى ذلك من خلال أمثلة عن اقتصاد الحرب في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>9</sup>. أجرت اللجنة المالية الدولية غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2015) دراسة مكثفة حول كفاءة تمويل "داعش" وخلصت إلى وجود مصادر تمويل مختلفة وحركة أموال متعددة في ظلّ تسليط الضوء على عددٍ من التدابير الجديدة والقديمة والتي من شأنها أن تحبط تمويل "داعش" وغيرها من المنظمات الإرهابية بما في ذلك:

- مطالبة الدول بتحديد الأفراد والكيانات بصورة استباقية بهدف ضمّ هؤلاء إلى قائمة لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.
- تشارك معلومات واستخبارات عملية على الصعيد الدولي بصورة عفوية وبناءً على الطلب بهدف زعزعة التدفقات المالية الدولية
- قطع عائدات داعش الناشئة عن بيع النفط ومنتجاته من خلال رصد آبار النفط في الأقاليم التي تُسيطر عليها داعش
- رصد جهود تمويل داعش من خلال شبكات تواصل حديثة (وسائل الإعلام الاجتماعي)

---

والتهرب الضريبي (وهي سبل غير قانونية لتفادي ضرائب التبغ مثلاً التهريب والتزوير والتصنيع غير القانوني على النطاق الصغير والكبير).

<sup>7</sup>المرجع: <http://www.fatf-gafi.org/>

<sup>8</sup>المرجع: <http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Illicit%20Tobacco%20Trade.pdf>

<sup>9</sup>المرجع: <http://tobaccocontrol.bmj.com/content/20/3/226.abstract>

لا وجود لأي إشارة مباشرة في هذا التقرير إلى تهريب التبغ على أنه سبيل إلى التمويل (يندرج هذا الأخير ضمن فئة مصدر "العائدات غير القانونية الناشئة عن احتلال الأرض"). أجرى العديد من المنظمات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة (مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية *UNTOC*، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد *UNCAC*)، ومنظمة الجمارك العالمية *WCO* دراسات تؤكد على هذه الظاهرة وتكثر أيضاً شواهد الخبراء<sup>10</sup> بما في ذلك تلك المتصلة بتمويل "داعش" (من خلال تهريب السجائر).

### الإتجار غير المشروع بالتبغ

حيث تُفرض على السجائر ضرائب مرتفعة ويسهل نقلها وتمثل قيمة عالية نظراً لحجمها والعائدات التي تدرّها مقارنةً بالخطر الذي تمثّله والناشئ عن التجارة غير المشروعة، فهي تندرج بين السلع العالمية الأكثر عرضةً للتجارة غير القانونية. يتألف الإتجار غير المشروع بمنتجات التبغ عبر التاريخ من التهريب<sup>11</sup> الواسع لسجائر أصلية من علامات تجارية معروفة. وفي خلال السنوات المنصرمة، تراجعت هذه الظاهرة ليحلّ محلّها نمو مضطرد في الإتجار بالسجائر المزورة والبيضاء\* (\*السجائر البيضاء هي سجائر مصنّعة بهدف تهريبها إلى سوقٍ أخرى حيث تُباع بصورة غير قانونية وتكون معفاة من الضرائب في بلد التصنيع) بخسة الثمن ومبيعها وتوسيع نطاق الإتجار غير المشروع. هذا وتفتح التكنولوجيا الحديثة مساحات جديدة مع التهريب الضريبي الناشئ عن تسارع النمو في الانترنت في خلال العقد المنصرم<sup>12</sup>.

<sup>10</sup> المرجع: <http://www.foreignaffairs.com/articles/142403/louise-shelley/blood-money>

<http://www.spiegel.de/international/business/terror-expert-shelley-speaks-of-islamic-state-business-model-a-1011492.html>

<sup>11</sup> يُشيع أيضاً نمطٌ آخر من أنماط التهريب وهو "التهريب في الأحذية" *bootlegging* وهو مصطلح استخدم في القرن التاسع عشر للإشارة إلى ممارسة انتهبها المهربون وتقضي بإخفاء زجاجات المشروب في أحذيتهم. يُستخدم هذا المصطلح للدلالة على نشاطات التهريب التي تقوم على استيراد كميات صغيرة من المنتجات بصورة غير قانونية وهي تقوم على سبيل المثال على شراء سجائر وسائر منتجات التبغ في اختصاصات تفرض ضريبة متدنية بكميات تتجاوز الحدود التي تفرضها القوانين الجمركية لإعادة بيعها في الاختصاصات التي تفرض ضرائب مرتفعة. وبصورة عامة يشمل التهريب في الأحذية نقل السجائر على مسافات قصيرة نسبياً.

<sup>12</sup> تُفيد دراسة أجريت حديثاً عن تنامي الحساسية في الولايات المتحدة وكندا حيال تهريب السجائر عبر الانترنت الذي نال من العائدات التي يُمكن أن تدرّها زيادة في حجم الضرائب على السجائر.

بات الاتجار بالتبغ غير القانوني والخارج عن الضريبة التجارية العالمية الرابعة الأوسع من حيث الحجم خلفاً لـ *British American Tobacco* وفيليب موريس و *Japan Tobacco* <sup>13</sup> *International*. بحسب المرصد الأوروبي *Euromonitor* يحتلّ الإتجار غير المشروع بالسجائر المرتبة الأولى على سلم الإتجار غير القانوني الأكبر في منتج قانوني لجهة القيمة والثانية لجهة المخدرات غير القانونية بالنظر إلى العائدات التي يجنيها المهربون. يُقدّر الخبراء أنّ المقارنة تصلح بين التجارة العالمية غير المشروعة بالتجزئة لمنتجات التبغ وسوق الكوكايين <sup>14</sup> (81 مليار دولار أمريكي من منتجات التبغ غير المشروعة في مقابل 85 مليار من الكوكايين). تُقدّر *Euromonitor* (2013) بأنّ سيجارة من أصل عشر سجائر في العالم هي سيجارة غير قانونية (حوالي 570 مليار سيجارة) وتُقدّر قيمة التجارة الإجمالية بحوالي 40 مليار دولار أمريكي توازيها خسارة ضريبية ماثلة للحكومات العالمية <sup>15</sup>.

ويكشف التقرير بأنّ الإتجار العالمي غير المشروع بالسجائر ارتفع بنسبة 5% ليصل إلى نسبة اختراق قدرها 9.5% عالمياً. ولكن باستثناء الصين - حيث انحسر استهلاك السجائر غير القانونية بنسبة 3% عام 2013، ارتفع حجم الاستهلاك العالمي بنسبة 9% وسُجّل معدل اختراق غير قانوني بنسبة 12%. يُبيّن الرسم 1 نطاق الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الصعيد العالمي. وبصرف النظر عن التفاوت بين الأسعار الناشئ عن الضرائب، تُسهم عوامل أخرى في زيادة التفاوت مثل الفساد وغياب الأمن وحكم القانون وإنفاذه وعدم وجود التعاون الدولي في مكافحة التجارة غير المشروعة. أمّا المفاعيل غير المباشرة الناشئة عن زيادة حجم التجارة غير المشروعة فهي أنّ الصناعة المشروعة (المؤلفة من المصنعين وباعة الجملة والمفرّق) تؤدي إلى خسارة في المبيعات والعائدات وبالتالي الوظائف لصالح التجارة غير

---

المراجع: Coolsbee, A, M.. Lovenheim, and J. Slemrod. (2010): "Playing with Fire: Cigarettes, Taxes, and Competition from the Internet", *American Economic Journal: Economic Policy*, Vol 2(1), pp 131-

54

<sup>13</sup> المرجع:

<http://www.ft.com/intl/cms/s/0/3d6c0676-2bd5-11e1-b194-00144feabdc0.html?siteedition=intl#axzz3bDlicxVq>

<sup>14</sup> المرجع: Transcrime (2012): Crime proofing the policy options for the revision of the tobacco Products Directive, January, pg. 22.

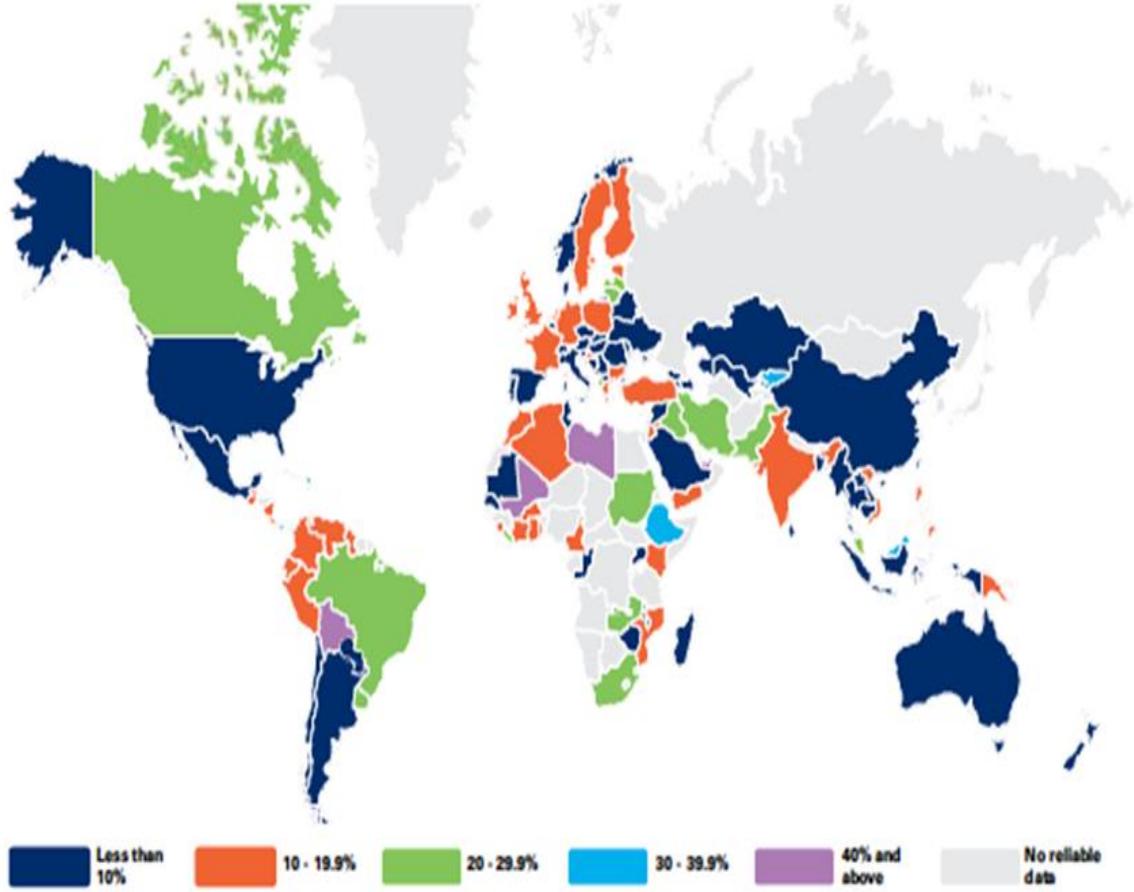
<sup>15</sup> المرجع: <http://www.euromonitor.com/illicit-trade-in-tobacco-products-2013/report>

المشروعة والقطاع غير النظامي.

### الإتجار غير المشروع في منطقة الشرق الأوسط

في منطقة الشرق الأوسط، احتلّ كلّ من العراق والأردن وليبيا وتونس مراتب بين الدول العشر الأساسية في مجال التهريب الضريبي عام 2012 (المرجع: PMI). ونظراً لهشاشة حدود الشرق الأوسط وتنامي عدد المجموعات الإرهابية، بات الشرق الأوسط اليوم أرضاً خصبةً للتجارة غير المشروعة التي تُشكّل مصدراً لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب. تُسجّل دول مجلس التعاون الخليجي حالياً معدلات اختراق غير قانوني متدنية نسبياً ولكنها موزعة بين مراكز التهريب في صناعة التبغ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والاتحاد السوفيتي السابق وأسواق التبغ الناشئة في شبه القارة الهندية. تقع المنطقة على حدود دول تُسجّل معدلات اختراق للمنتجات غير القانونية تتجاوز 20% وهي دول تعاني من الحروب والعنف والتقلبات الأمنية (ليبيا سوريا، العراق، السودان واليمن) وتتجاوز فيها معدلات الاختراق 30%. مع تردي الوضع الأمني في المنطقة، يُمكن أن يتنامى حجم التجارة غير المشروعة ومعدلات الاختراق ويزدهر.

## الرسم 1. حصّة الإتجار غير المشروع بالسجائر بحسب الدول



المرجع: KPMG

يُشكّل الفارق في الرسوم والأسعار الناشئ عن الضريبة ناهيك عن الحدود غير الآمنة المحرك الأساسي للإتجار غير المشروع. أضف إلى ذلك أنّه من شأن حدوث زيادة كبيرة ومفاجئة في الضرائب المفروضة على التبغ في دول مجلس التعاون الخليجي أن تزيد من حجم التفاوت في الأسعار بين دول المجلس من جهة ودول يتوقّر فيها التبغ بأسعار متدنية مثل العراق وليبيا واليمن والسودان وسوريا من جهة أخرى مما يُشكّل أرضاً خصبةً لتجارة مريحة غير مشروعة عبر الحدود - لا سيّما بالنظر إلى انعدام الأمان على طول الحدود. ومن العوامل التي تُسهّل التجارة غير المشروعة في المنطقة "السجائر البيضاء" المصنعة في المناطق الحرّة<sup>16</sup>.

<sup>16</sup>الصفحة 19 من تقرير ITIC متوفر على الموقع: <http://www.iticnet.org/images/AIT/English-FirstEd-TheIllicitTradeinTobaccoProductsandHowtoTackleIt.pdf>

يُبيّن الرسم 2 أدناه السعر الحالي لحاوية (بمعدلات الصرف الحالية) لسلعة تبغ ممتازة في الشرق الأوسط ويعرض سيناريو لمحاكاة الأسعار في حال سُجّلت زيادة بقيمة 100% في ضريبة القيمة في دول مجلس التعاون الخليجي. يُسجّل تفاوت كبير في أسعار السجائر لكلّ حاوية في المنطقة وهو يتراوح بين 700 ألف دولار أمريكي في إيران وحوالي 1.5 مليون وأكثر في مصر وتقع دول مجلس التعاون الخليجي في أعلى السلم. من شأن الزيادة في الضرائب أنّ تؤديّ إلى زيادة كثيفة في أسعار السجائر - تفوق مليون دولار أمريكي (لكلّ حاوية) بين الأعلى والأدنى عبر المنطقة. من المحتمل أن يؤديّ هذا الوضع إلى زيادة في التجارة غير المشروعة وتمويل المنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة.

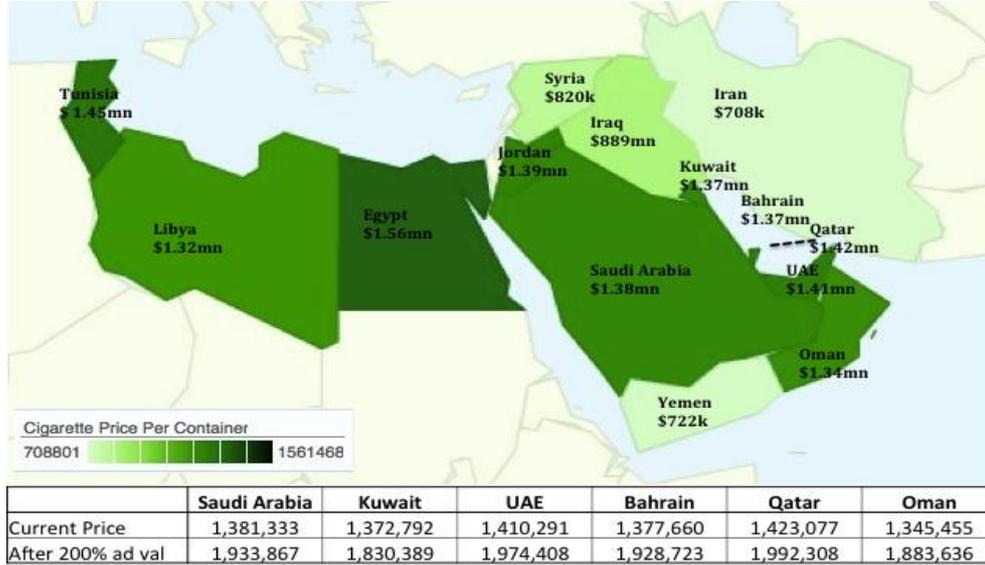
### الضرائب وتجارة التبغ غير المشروعة في دول مجلس التعاون الخليج

يتضمن الجدول 1 تقديراً عن حجم سوق التبغ غير القانونيّة في دول مجلس التعاون الخليجي في حال زيادة ضريبية. يُشكّل تمرين المحاكاة سبيلاً إلى الخلوص إلى تقديرات متحفظة حول المبالغ التي قد تجنيها مجموعات الجريمة المنظمة نتيجة الزيادة في حجم الضرائب. تتضمن البيانات المستخدمة الاستهلاك لكلّ دولة أي عدد الحاويات لكل سنة وتنامي حجم الاستهلاك في السنة. وقّرت PMI تقديرات حول النمو في السوق وارتفاع حجم الحاويات. استوحيت حصّة التجارة غير المشروعة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من Joosenns<sup>17</sup> (بنسبة 5% و25% تبعاً).

---

<sup>17</sup>المرجع: [http://smokefreepartnership.org/IMG/pdf/PPT\\_11.pdf](http://smokefreepartnership.org/IMG/pdf/PPT_11.pdf)

الرسم 2 أسعار السجائر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعملة الدولار الأمريكي لكل حاوية، لدول محددة



المرجع: PMI ترقى الأرقام في سوريا إلى العام 2009.

الجدول 1: تقديرات الأرباح التي تدرها زيادة في حجم التجارة غير المشروعة بنسبة 25% و50% و100%

الأرباح بملايين الدولارات	سنة 1	سنة 2	سنة 3
زيادة بنسبة 25% في حجم التجارة غير المشروعة	114	121	128
المملكة العربية السعودية	164	171	179
الإمارات العربية المتحدة	137	145	153
زيادة بنسبة 50% في حجم التجارة غير المشروعة	197	205	214
المملكة العربية السعودية	182	193	205
الإمارات العربية المتحدة	263	274	286

المرجع: NS&A حسابات باستخدام بيانات PMI

## خطط عمل دول مجلس التعاون الخليجي حول فرض ضرائب على التبغ في ظلّ مكافحة تجارة التبغ غير المشروعة وتمويل الإرهاب

ما الذي يتعيّن على الحكومات القيام به لمواجهة التجارة غير المشروعة وخطر المساهمة في تمويل الإرهاب؟ يجب على الحكومات التي تفرض الرسوم الضريبية أن تأخذ بعين الاعتبار مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتوسط القوى الشرائية للمستهلك والمعدلات الضريبية في الدول المجاورة. تفيد منظمة الجمارك العالمية<sup>18</sup> بما يلي "حين تُفرض على السلع معدلات ضريبية مرتفعة وتكون الأخيرة يسيرةً على النقل، وتُفرض عقوبات محدودة على تهريبها، تستفيد منظمات الجريمة عبر الوطنية من مواطن ضعف الجمارك والعائدات وغيرها من الضوابط الحدودية لتجميع الأرباح". تفيد التجربة الدولية في الدول النامية بأنّ الزيادة الضريبية المرتفعة قد تُفضي إلى نشوء تجارة غير مشروعة أو نموها (مراجعة الملحق حول دراسات الحالة) وهي بالتالي لا تُفضي إلى تحقيق الغاية من توليد عائدات مرتفعة أو القصّ من الاستهلاك. تتفاهم هذه المشاكل في الدول ذات الحدود الهشة والتي لا يُطبّق فيها القانون بصرامة.

على ضوء ما تقدّم، ما الذي تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي القيام به في سبيل (أ) زيادة الضرائب المفروضة على التبغ بهدف زيادة العائدات ومعالجة المشاغل الصحية في ظلّ (ب) تفادي التشجيع على الإتجار غير المشروع بالتبغ؟ تتضمن "خطة العمل" المقترحة مجموعتين من التدابير السياسية الموصى بها بهدف تلبية أهداف متضاربة تقوم على تجميع العائدات في ظلّ مكافحة الإتجار غير المشروع وتمويل الإرهاب: (أ) التدابير القانونية والتنظيمية و(ب) الضرائب وبناء القدرات. تتضمن هذه الأخيرة:

### (أ) التدابير القانونية والتنظيمية

1. دعم دول مجلس التعاون الخليجي بحيث تنضم إلى بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ. في حين وقّع معظم الدول العربية ودول مجلس التعاون على اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، لما توقّع سوى حفنةٍ من الدول لا سيّما

<sup>18</sup> تقرير حول التجارة غير المشروعة لعام 2013، متوفّر على الموقع: <http://bit.ly/1nGB3U6>

إيران والكويت وقطر وسوريا وتونس وتركيا واليمن على البرتوكول<sup>19</sup>. تتمثل خطوة مهمة في الحرص على أن تُصادق جميع دول مجلس التعاون الخليجي على البرتوكول وتتخذ خطوات فاعلة للامتثال له كونه يلحظ إطار عمل مهم للتدابير الوطنيّة. ويجب أن تُستبدل الموافقة على البرتوكول بالتعاون بين الوكالات وتشارك المعلومات بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تعزيز التعاون والمساعدة الإداريّة المتبادلة بين السلطات الجمركيّة والتقارير الماليّة المشتبه بها بين وحدات الاستخبارات الماليّة.

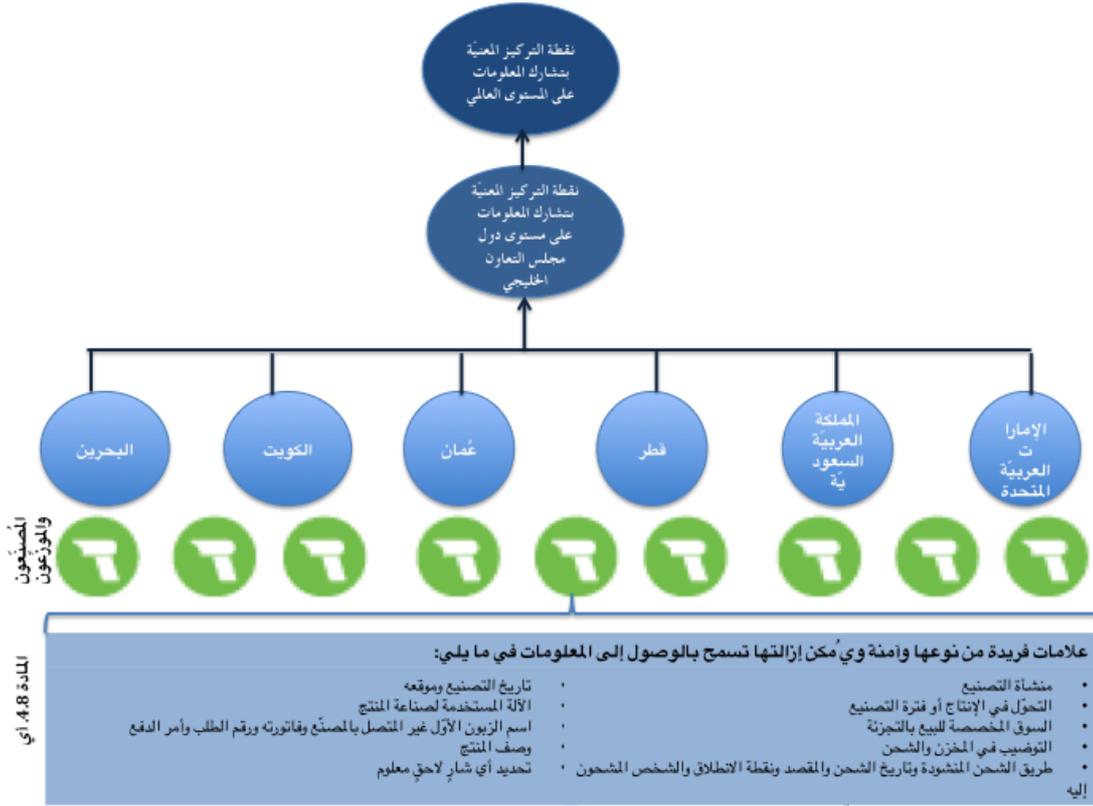
2. مساعدة دول مجلس التعاون الخليجي على وضع معايير مشتركة للامتثال للبرتوكول على اعتباره الاتفاق الدولي الأول الذي يُعالج أبرز أشكال التعامل غير القانوني (التهرب والتزوير والسجائر البيضاء) والتهرب من الضريبة والرسوم الجمركيّة. ومن المقترح على وجه الخصوص أن تعد دول مجلس التعاون الخليجي حلاً مشتركاً لتعقّب الممارسات غير القانونيّة ورصدها حرصاً على تشارك المعلومات من خلال نظام مشترك. يُشكّل الرسم البياني 3 أدناه نموذجاً يتم فيه تشارك المعلومات من أنظمة التعقب الوطني ورصد المصدر بين دول مجلس التعاون الخليجي. ويعني التعقب رصد الطرق التي تسلكها منتجات التبغ وتسجيلها من خلال سلاسل التوريد عن طريق أنظمة وتكنولوجيا في حين يعني رصد المصدر تتبع أبرز محطات المنتج على طول سلسلة التوريد. تُفيد التجارب الدوليّة وأفضل الممارسات بأنّ أنظمة التعقب ورصد المصدر الفاعلة رهن بتطبيق معايير مفتوحة تقوم على استخدام مسارات عمل وتعاون صناعي ومناقسة بين مقدمي الأنظمة<sup>20</sup>.

<sup>19</sup> المرجع:

[https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg\\_no=IX-4-a&chapter=9&lang=en](https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IX-4-a&chapter=9&lang=en)

<sup>20</sup> المرجع: KPMG (2014): Track and Trace – Approaches in Tobacco

### الرسم البياني 3



### 3. توحيد سياسات دول مجلس التعاون الخليجي والتنسيق بينها لاستحداث ضرائب انتقائية

محلية. تلجم اتفاقيات التجارة الثنائية ومتعددة الأطراف (بموجب منظمة التجارة العالمية) دول مجلس التعاون الخليجي وتثنيها عن زيادة الرسوم الخارجية المشتركة على السجائر وسائر منتجات التبغ مما يُقيّد قدرة دول مجلس التعاون على زيادة الأسعار للحدّ من استهلاك التبغ ومعدلات التدخين في ظلّ زيادة العائدات الحكومية الناشئة عن فرض ضرائب على التبغ. في غياب الإصلاح، من المحتمل تطبيق سياسات التبغ الضريبية في اتجاهات تكون منافيةً لأهداف حكومات دول مجلس التعاون. وفي الوقت الراهن، تُمثّل رسوم الاستيراد تمييزاً بحق المنتجات المستوردة وعادةً ما تقتضي اتفاقيات التجارة الحرّة من الدول المشاركة العمل تدريجياً على إزالتها. وحين تسقط رسوم الاستيراد، تفقد الحكومات العائدات التي تدرّها الأخيرة. يُشكّل استبدال رسوم الاستيراد بالضرائب الانتقائية تعويضاً عن الخسائر التي تلحق بهذه العائدات. تُسهم الضرائب الانتقائية المحددة - التي تُحدد الكميات والأحجام - في زيادة العائدات الناشئة عن ضرائب التبغ من خلال ردم الهوة في الأسعار بين المنتجات الممتازة والبدايل متدنية

الأسعار. أوصت البحوث التي أجريناها سابقاً بفرض ضريبة انتقائية اسمية محددة في كل دولة عضو من دول مجلس التعاون تكون كناية عن مبلغ ثابت لكل 1000 سيجارة أو ما يُعادلها من وحدات المنتجات من غير التبغ. من شأن هذا الإصلاح السياسي أن يؤدي تباعاً إلى الحدّ من الاستهلاك (بما يتماشى مع أهداف وزارات الصحة). وأن يُفضي تباعاً إلى زيادة في الأسعار باتجاه فرض مقاييس دولية ذات صلة وبالتالي زيادة العائدات (تلبية أهداف وزارات المال) المستحقة للحكومات. وبهدف تفادي اختلالات إضافية، يجب أن تسري الرسوم الانتقائية المحددة بالتساوي على الواردات والإنتاج المحلي بما في ذلك الإنتاج في المناطق الحرة (بصرف النظر عن المنشأ). والأهم من ذلك أنّ أي زيادة ملفتة في العبء الضريبي يجب أن تترافق مع قدرة الدول الصارمة على إنفاذ القوانين ووضع إستراتيجية لتعقب الإتجار غير المشروع.

4. **التطبيق التدريجي للضريبة الانتقائية والزيادة الضريبية لتفادي التشجيع على التجارة غير المشروعة ونموها في قطاع التبغ واستخدام العائدات لتمويل الإرهاب.** على سبيل المثال، يُمكن أن تتوزع زيادة ضريبية بنسبة 100% على فترة من خمس سنوات مما يسمح للسلطات بتقييم النجاحات في تطبيق التغيير السياسي وبناء الإدارة الفاعلة وإنفاذ القوانين. يجب أن يتم توحيد معدلات الرسوم الانتقائية واستحداثها بصورة منسقة فتكون نفسها في جميع الدول الأعضاء تفادياً لشردمة السوق والاحتكام للتحكيم والتهرب الضريبي من خلال الجلب من اختصاصات قانونية تفرض ضرائب انتقائية متدنية. ومن شأن حجم الزيادة الضريبية وسرعتها أن يؤثر في مستوى التجارة غير المشروعة المشفوع بزيادة كبيرة تقضي إلى الابتعاد عن السجائر التي تُفرض مقابلها رسوم جمركية والتشجيع على التهريب والتجارة غير المشروعة.

5. **الاستثمار في بناء القدرة والإدارة الضريبية.** نظراً لما تتمتع به دول مجلس التعاون الخليجي من موارد طبيعية وثروة مالية فهي لم تستثمر في بناء القدرة الضريبية وإدارتها. ومن شأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية أن يقتضي إنشاء إدارات ضريبية وموظفين متدربين. أمّا إنفاذ الضرائب على النحو الفاعل فيقتضي موارد وأدوات ماهرة ناهيك عن موظفين ماهرين في تقنيّتي التدقيق والتحقيق يكونون قادرين على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات وتطبيق أنظمة التعقب ورصد المصادر وتحليل مصادر البيانات والقدرة على تحليل التصريحات الضريبية وتقييمها.

6. استخدام التكنولوجيات الحديثة لإدارة الضرائب بما في ذلك استحداث المعلمات الضريبية الرقمية للتبغ وسائر المنتجات باستخدام معايير رقمية مفتوحة.
7. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في سبيل ضمان الامتثال للضرائب الجديدة وتحقيق هدف زيادة العائدات ومكافحة الإتجار غير المشروع بمنتجات التبغ واحتمال تمويل الإرهاب. يجب شركات على صناعة التبغ أن تقترح مذكرة تفاهم طوعية على الحكومات والسلطات المعنية. ويجب على الحكومات في المقابل أن تُشجّع على المشاركة مع القطاع الخاص لمكافحة الإتجار غير المشروع وأن تُبدي انفتاحاً تجاهه. ويجب على العناصر الأساسية المشمولة أن تتضمن تشارك المعلومات والمساعدة على: (1) تقييم مستويات ومصادر التجارة غير المشروعة وقياسها؛ (2) تبادل البيانات؛ (3) تعقب منتجات التبغ ومكوناته ومعداته ومنتجات التبغ غير المشروع النهائية وتحديد مصدرها. ويُمكن أن تتعاون الجهات المصنّعة للتبغ ودول مجلس التعاون الخليجي على إنشاء "وكالة لمكافحة الاحتيال" في دول مجلس التعاون الخليجي (تكون مشابهةً لوكالة **OLAF** المعنية بمكافحة الاحتيال في الاتحاد الأوروبي) بهدف مكافحة الإتجار غير المشروع بالتبغ.

## المراجع:

- Allen, E. (2012): The Illicit Trade in Tobacco Products and How to Tackle it, *World Customs Journal*, Volume 6 (2), pp 121-130; also published by ITIC
- Cooper, A., D. Witt (2012): “The linkage between tax burden and illicit trade of excisable products: the example of tobacco”, *World Customs Journal*, Vol 6(2), pp. 41-58.
- Drenkard, S, J. Henchman (2015): “Cigarette Taxes and Cigarette Smuggling by State, 2013”, *Tax Foundation*, available at: <http://taxfoundation.org/article/cigarette-taxes-and-cigarette-smuggling-state-2013-0>
- Financial Action Task Force (2015): Financing of the Terrorist Organisation Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL)
- Financial Action Task Force (2012): Illicit Tobacco Trade, available at: <http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Illicit%20Tobacco%20Trade.pdf>
- Gilmore AB, Rowell A, Gallus S, et al. (2014): “Towards a greater understanding of the illicit tobacco trade in Europe: a review of the PMI funded ‘Project Star’ report”, *Tobacco Control*, 23 pp. e51–e61
- Goolsbee, A, M. Lovenheim, J. Slemrod (2010): “Playing With Fire: Cigarettes, Taxes, and Competition from the Internet”, *American Economic Journal: Economic Policy*, Volume 2 (1), pp. 131–154
- IMF (2015): Middle East, North Africa, Afghanistan and Pakistan: Oil, Conflicts and Transitions, Regional Economic Outlook, May.
- Joossens, L, D. Merriman, H. Ross, M. Raw (2009): “How Eliminating the Global Illicit Cigarette Trade Would Increase Tax Revenue and Save Lives”, *International Union Against Tuberculosis and Lung Disease*
- Joossens, L., M. Raw (2012): “From cigarette smuggling to illicit tobacco trade”, *Tobacco Control*, 21 pp. 230-234.
- KPMG (2014): Track and Trace – Approaches in Tobacco
- KPMG (2013): Project Sun: A study of the illicit cigarette market in the European Union
- Laffer, A (2014): Handbook of Tobacco Taxation: Theory and Practice, The Laffer Center at the Pacific Research Institute
- Nguyen MT, R Denniston et al. (2014): “The Empirical Analysis of Cigarette Tax Avoidance and Illicit Trade in Vietnam, 1998-2010”, *PLoSone*, Volume 9 (1), pp. e87272- e87272
- Smith, S (2007): Taxation and Regulation of tobacco, Issues Paper prepared for the

seminar "Taxation and Regulation of Alcohol, Tobacco and Gambling", 21 September 2007, at the Dutch Ministry of Economic Affairs.

Walbeek, C., E. Blecher, A. Gilmore, H. Ross (2013): "Price and Tax Measures and Illicit Trade in the Framework Convention on Tobacco Control: What We Know and What Research Is Required", *Nicotine & Tobacco Research*, Volume 15 (4), pp. 767–776

World Customs Organisation (2014): Illicit Trade Report 2013, available at: <http://bit.ly/1nGB3U6>

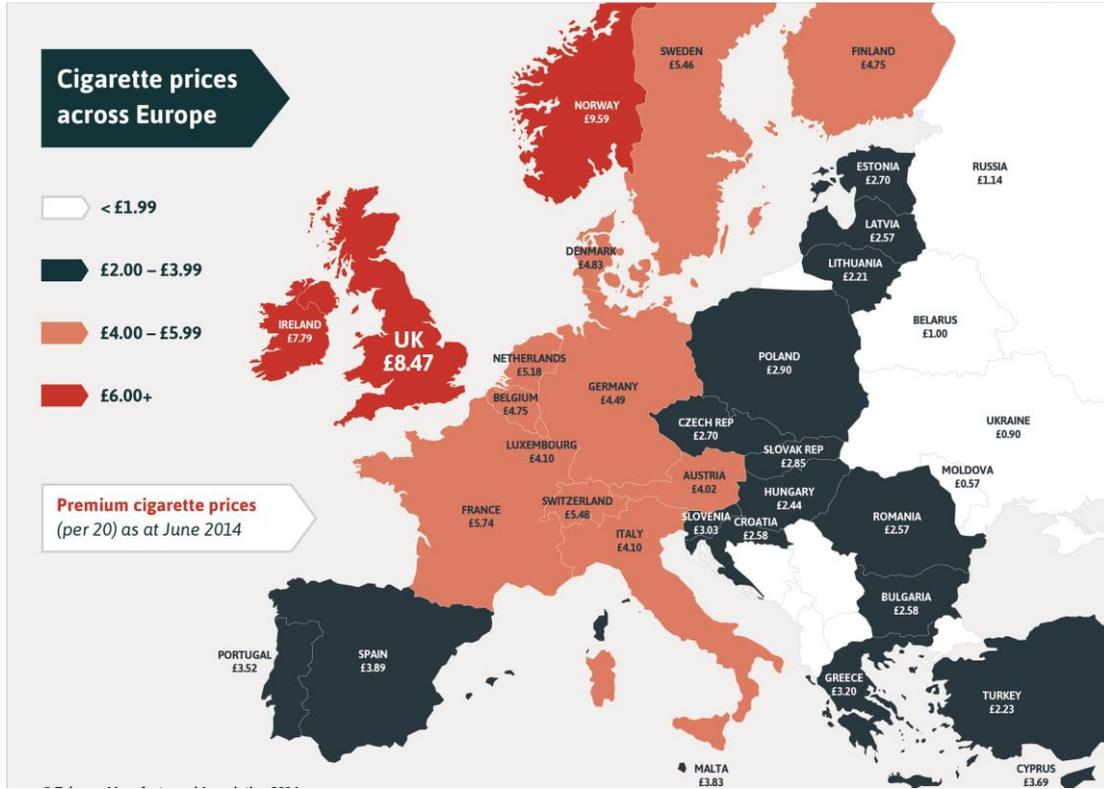
ملحق: بعض دراسات الحالة حول الدروس المستخلصة من الضرائب على التبغ

### دراسات حالة حول الضرائب على التبغ

كثيرة هي الأمثلة التي أفضت فيها الفوارق بين الأسعار الناشئة عن الضرائب والرسوم الضريبية المرتفعة (دراسات الحالة في ما يلي) إلى نمو تجارة التبغ غير المشروعة وازدهارها. يُمكن استنتاج درس مشترك من جميع هذه التجارب: زيادة مستويات الضريبة الانتقائية بصرف النظر عن قدرة المستهلك الشرائية مما يُسيء إلى سوق التبغ ويقوّض استدامة العائدات الحكومية ويُفضي إلى ولادة أسواق غير مشروعة وكبيرة الحجم وغير منظمة.

تُبيّن الخارطة في الرسم 4 ما يلي سعر رزمة من 20 سيجارة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. يُمكن أن تتحقق مكاسب كبيرة (تتعرض خسارة ضريبية بالنسبة إلى الحكومة) جراء شراء سجائر أصلية غير معفاة من الضريبة في ليتوانيا وتصديرها إلى أي من الدول الأكثر كلفةً (تبلغ الأسعار +6 جنيه أو حوالي 10 دولارات) وبيعها بأسعار مخفضة.

## الرسم البياني 4



المرجع: <http://www.the-tma.org.uk/tma-publications-research/facts-figures/eu-cigarette-prices/>

ملاحظة: جنيه واحد = 1.7034 دولار أمريكي بحسب سعر الصرف في حزيران/يونيو (2014).

في الولايات المتحدة، كثيرة هي الولايات التي عمدت إلى رفع الضريبة المفروضة على السجائر بأكثر من 100 ضعف منذ العام 2003. تُفيد النسخة الأخيرة عن الإصدار المعنون " Cigarette Taxes and Cigarette Smuggling by State " بأنَّ السجائر المهرّبة تُشكّل حصّة الأسد من استهلاك السجائر في العديد من الولايات وهي تتجاوز نسبة 20% من الاستهلاك في خمس عشرة ولاية. ارتفعت معدلات التهريب بشكلٍ أساسي في إيلينوي بعد ارتفاع معدلات الضريبة الانتقائية في الولاية والمقاطعة من 1.1% من الاستهلاك بحسب بيانات العام 2012 إلى 20.9% عام 2013. يرتبط هذا الأمر على الأرجح بارتفاع معدلات الضريبة في

ولاية إيلينوي من \$0.98 إلى \$1.98 منتصف العام 2012. (المرجع:

<http://taxfoundation.org/article/cigarette-taxes-and-cigarette-smuggling-state-2013-0>).

خلصت دراسة تجريبية حديثة في كندا إلى أنّ كلّ دولار إضافي ناشئ عن زيادة ضريبية يزيد من احتمال استهلاك السجائر المهزبة بنسبة 5.1% في حين أنّ التخفيضات الضريبية تشرح بنسبة 17% قرار المدخن التوقف بصورة منتظمة عن استهلاك السجائر المهزبة (المرجع: Ouellet, J.F, M. Restuccia, et. Al. (2012): "The Impact of Cigarette Tax Reduction on Consumption Behavior: Short-And Long-Term Empirical Evidence from Canada" متوفر على الموقع:

[http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=1611822](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1611822)

رفع كلّ من إيطاليا واليابان الضريبة الانتقائية في خلال الفترة الممتدة بين عامي 1995-2010 مما سمح بامتصاص التأثير المفاجئ على قدرة استهلاك السجائر. ولقد تراجعت القدرة مع مرور الزمن ولكن طبيعة التطبيق التدريجية امتصت أي تبعات سلبية. وعليه، على الرغم من مضاعفة الرسوم الانتقائية، بقي حجم القطاع غير الشرعي في إيطاليا صغيراً في حين تُفيد المعطيات عن عدم وجود سوق غير مشروعة في اليابان. (المرجع: Cooper, A., D. Witt (2012): "The linkage between tax burden and illicit trade of excisable products: the example of tobacco" متوفر على الموقع:

[http://www.worldcustomsjournal.org/media/wcj/-2012/2/Cooper\\_Witt.pdf](http://www.worldcustomsjournal.org/media/wcj/-2012/2/Cooper_Witt.pdf)

(

في أيرلندا ارتفعت معدلات الضريبة الانتقائية بنسبة 76% بين عامي 2000 و 2009 من 148 يورو إلى 261 يورو لكلّ 1000 سيجارة. وعليه، ارتفع سعر العبوة المؤلفة من 20 سيجارة من نوع ممتاز من 4.83 يورو عام 2000 إلى 8.45 يورو عام 2009 في حين بلغت نسبة الضريبة الانتقائية 62%. أفضى هذا الأمر إلى تنامي حجم السوق غير المشروعة في أيرلندا من 0.5 مليار سيجارة عام 2005 إلى 1.8 مليار سيجارة في العام 2010 واتساع

حصّة السوق غير المشروعة من 8% عام 2005 إلى 30% عام 2010. ولكن في خلال الفترة بين عامي 2000-2009، لم ترتفع معدلات الضريبة الانتقائيّة بل بقيت مسطحة. وعليه، لم تُسجّل أي زيادة في معدلات الضريبة الانتقائيّة عام 2010. (المرجع: Cooper, A., D. Witt (2012): "The linkage between tax burden and illicit trade of excisable products: the example of tobacco" [http://www.worldcustomsjournal.org/media/wcj/-2012/2/Cooper\\_Witt.pdf](http://www.worldcustomsjournal.org/media/wcj/-2012/2/Cooper_Witt.pdf)

./

بين عامي 2000 و2005، عمدت حكومة سنغافورة إلى زيادة الرسوم الجمركيّة الانتقائيّة على السجائر من 150 دولار سنغافوري لكلّ 1000 سيجارة إلى 352 دولار سنغافوري (وهي النسبة الأعلى في آسيا) أي بمعدّل زيادة قدره 19% في السنة في حين بلغت معدلات الضريبة الانتقائيّة حوالي 65% في العام 2005. منذ العام 2005، لم تُسجّل أي زيادة في معدلات الضريبة الانتقائيّة وأفادت الولاية عن تجارة غير مشروعة بنسبة 22% عام 2006. وعلى الرغم من عدم وجود أي زيادة في معدلات الضريبة الانتقائيّة في خلال الفترة بين عامي 2007-2011، أفضت مستويات الإنفاذ المتنامي إلى خفض حجم التجارة غير المشروعة إلى 15.9%. (المرجع: Cooper, A., D. Witt (2012): "The linkage between tax burden and illicit trade of excisable products: the example of tobacco"

متوفر على الموقع: [http://www.worldcustomsjournal.org/media/wcj/-2012/2/Cooper\\_Witt.pdf](http://www.worldcustomsjournal.org/media/wcj/-2012/2/Cooper_Witt.pdf) (PMI).

في المملكة المتحدة، سجّلت نسبة التبغ غير المشروع رقماً قياسياً في العام 2000. تُقدّر الهيئات الجمركيّة والمعنيّة بالضريبة الانتقائيّة بأنّ 21% من السجائر المتاحة في الأسواق البريطانيّة كانت غير مشروعة مما كلف الحكومة خسارة بقيمة أكثر من 3 مليارات جنيه في السنة. ولكنّ المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بذلا جهوداً منسّقة للحدّ من حجم التجارة غير المشروعة في وسط زيادة في عائدات ضريبة التبغ. وفي حين يصل معدل استهلاك السجائر غير المشروعة في المملكة المتحدة إلى 10% من المجموع، فلقد ارتفعت النسبة في لندن إلى

20% وبلغت 33% في مدنٍ مثل نوتينغهام وإيسويش. (المرجع: *FT, Ash factsheet*)  
متوفّر على الموقع: [http://ash.org.uk/files/documents/ASH\\_122.pdf](http://ash.org.uk/files/documents/ASH_122.pdf).)

شهدت فيتنام زيادةً في حجم الضريبة الانتقائيّة عام 2006 أدّت إلى زيادةٍ في حجم السجائر غير المشروعة من 600 مليون عبوة عام 2006 إلى 636 مليون عبوة عام 2007 فـ731 مليون عبوة عام 2008 بالمقارنة مع 495 مليون عبوة عام 2005 و300-400 مليون عبوة بين عامي 1998 و2004. (المرجع: Nguyen MT, R Denniston et al. (2014): "The Empirical Analysis of Cigarette Tax Avoidance and Illicit Trade in Vietnam, 1998–2010", *PLoSone*, Volume 9 (1), pp. e87272– e87272.)